أثر الإنفاق العمومي على الإستقرار الإقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2017.

أ. **روشو عبد القادر** جامعة الشلف- الجزائر

أ/ د. **راتول محمد** جامعة الشلف- الجزائر

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو تبيان أثر الإنفاق العمومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي للجزائر خلال الفترة 2001 – 2017 .

وذلك من خلال إستعراض وضعية مؤشرات السياسة الإقتصادية الكلية والمتمثلة في معدل النمو، معدل البطالة، معدل التضخم ووضعية ميزان المدفوعات الدولية .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى فكرة أساسية مفادها أن السياسة الإقتصادية المطبقة في الجزائر خلال هذه الفترة قد إعتمدت بشكل واضح على دعم الطلب الكلي دون العرض الكلي لذلك أصبح الجهاز الإنتاجي الوطني غير قادر على مسايرة هذا الحجم المتزايد من الإنفاق العمومي لضعف طاقته الإستعابية .

كلمات مفتاحية :

الإنفاق العمومي،الإستقرار الإقتصادي، معدل النمو الإقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، ميزان المدفوعات.

Résumé ;

L'objéctif de Cette étude est de clarifier le role de la dépense publique pour assurer la stabilité macroéconomique en algerie durant la période (2001-2017) .Et ce, à travers les objectifs de la politique macroéconomique : le taux de croissance, le taux de chômage, le taux d'inflation et enfin la balance des paiements.

Cette étude aboutit à la conclusion selon laquelle la dite politique économique s'est appuyée clairement sur la demande globale que sur l'offre. C'est pourquoi l'appareil productif national reste incapable de suivre ce rythme de dépense sans prise en considération la capacité de l'économie nationale.

Mots clés : la dépense publique , la stabilité économique, le taux de croissance économique, le taux de chômage, l'inflation, la balance des paiements .

مقدمـــــــة :

من المعروف أن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي يتجسد من خلال السياسة الإقتصادية الكلية التي ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف (قدي عبد المجيد، 2003، ص 24) أهمها النمو الإقتصادي المستمر قصد الرفع من معيشة الأفراد، وكذلك معدل بطالة

منخفض بهدف توفير منصب عمل لكل طالب له وأيضاً معدل تضخم متحكم فيه (المستوى العام للأسعار)، إضافة إلى تأمين التوازن على مستوى ميزان المدفوعات الدولية، وهذه الأهداف الأربعة مجتمعة هو ما أصطلح عليه بالمربع السحري لكالدور(صخري عمر، 2005، ص 12،13).

وفي هذا السياق فإن للسياسة المالية دور كبير في التأثير على الطلب الكلي الذي يعتبره كينز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة الإستقرار الإقتصادي الكلي، ومن هذا المنطلق تظهر سياسة الإنفاق العمومي كأداة هامة من أدوات السياسة الإقتصادية و التي يمكن إستخدامها لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي(وليد عبد الحميد عايب، 2010، ص 100) . ومنه أصبح تحقيق هذا الإستقرار بمؤشراته المذكورة سابقاً (أهداف السياسة الإقتصادية) من بين المقاصد الأساسية للنظم الإقتصادية وواضعي السياسة الإقتصادية، وفي هذا الشأن فقد ثار جدل كبير بين الإقتصاديين حول مفهوم الإستقرار الإقتصادي الكلي ومتطلباته، إلا أن الكثير منهم أجمع على أن الإستقرار الإقتصادي يتحقق بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الإستقرار في المستوى العام للإسعار، وقد أضاف الفكر الإقتصادي في الآونة الأخيرة بعداً أخراً (وليد عبد الحميد عايب، 2010، 35) للإستقرار الإقتصادي والمتمثل في توازن ميزان المدفوعات.

أما فيما يخص الإقتصاد الجزائري وبعد الأزمة الإقتصادية التي ضربته سنة 1986 نتيجة إنهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وما كان لذلك من إنعكاس سيء على كافة المستويات، تم الشروع في تطبيق برامج إصلاحية الهدف منها هو تصحيح الإختلالات الهيكلية التي ميزته .

فنتيجة لهذه الظروف مرت السياسة المالية للجزائر بمرحلتين أساسيتين الأولى كانت خلال فترة التسعينيات أي إلى غاية 1998، حيث تميزت بسياسة مالية صارمة خففت من الإنفاق العمومي خاصة في جانبه الإستثماري غير أنه وإبتداءاً من سنة 1999 ونتيجة لإرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية باشرت الجزائر في تطبيق سياسة إنفاقية توسعية، حيث أن هذه السياسة قد تميزت في البداية بنوع من الحذر خلال الفترة (1999–2001) لكن بعد أن إتضحت المؤشرات الإيجابية للسوق النفطية العالمية أطلقت السلطات العمومية برامج إنفاقية ضخمة كان أولها المخطط الثلاثي للإنعاش الإقتصادي

الفترة(2001-2004) حيث خصص له مبلغ قـــــــــدره07 مليار دولار ثم برنامج دعـــم النمو الإقتصادي خلال الفترة (2005-2009) بمبلغ قدره 150مليار دولار وأخيراً المخطط الخماسي(2010-2014) بمبلغ قدره 286 مليار دولار(تومي عبد الرحمن 2011، ص114)، وأخيراً البرنامج الخماسي 2015-2019 بغلاف مالي قـــدره 262 مليـــار دولار(برنـــامج الحكومة).

إن هذه البرامج الإنفاقية تعبر بوضوح عن رغبة الدولة في إنتهاج سياسة مالية تنمويـــة ذات طابع **كينزي** تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الإستثمارية العمومية الكبرى (شيبي عبد الرحمان وآخرون ،ص 8)، وعليه وفي خضم كل هذه المعطيات وقصد الوقوف على الإستقرار الكلي للإقتصاد الجزائري يمكن طرح التساؤل المحوري التالي :

ما مدى مساهمة الإنفاق العمومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائـــر خلال الفترة 2001- 2017 ؟

ويمكن أن تتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة على النحو التالي :

- مامفهوم الإنفاق العمومي؟ وما مبرراته ؟
- ماذا يقصد بالإستقرار الإقتصادي الكلي؟ وما هي مؤشراته ؟
- كيف تطور حجم الإنفاق العمومي خلال فترة الدراسة ؟
- كيف تأثرت مؤشرات الإستقرارالإقتصادي الكلي بسياسة الإنفاق العمومي المطبقة خـــلال فترة الدراسة ؟

فرضيات الدراسة : لمعالجة الإشكالية المطروحة و الأسئلة المتفرعة عنها يمكن الإنطـــلاق من الفرضيات التالية :

- تعتبر النفقات العمومية أداة لتجسيد البرامج الإستثمارية العمومية .
- يعتبر الإستقرار الإقتصادي الكلي هدف السياسة الإقتصادية الكلية .
- حجم الإنفاق العمومي في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة .
- لسياسة الإنفاق العمومي تأثير على إستقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية خـــلال فتـــرة الدراسة .

أهداف الدراسة :

1- محاولة معرفة المنحى الذي إتخذته النفقات العمومية خلال فترة الدراسة وأسباب ذلك .

2- معرفة المراحل التي مرت بها سياسة الإنفاق العمومي خلال فترة 2001-2017.

3- الوقوف على وضعية مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي ودور برامج الإنفاق العمومي المطبقة خلال فترة الدراسة في ذلك.

أهمية الدراسة :

إن أهمية الدراسة تكمن بالدرجة الأولى في كونها تغطي من حيث الزمن الفترة (2017/2001) التي أطلقت فيها السلطات العمومية في الجزائر برامج إستثمارية هامة جداً خاصة من حيث المبالغ المالية المرصودة لها، من

هنا يثار التساؤل حول مدى تحقيق الأهداف التي سطرت لهذا الغرض خاصة في الجانب الإقتصادي الكلي أي مدى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية .

منهج الدراسة :

لمعالجة هذا الموضوع والإجابة عن السؤال المحوري (الإشكالية) والأسئلة الفرعية سنعتمد في دراستنا له على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي .

فالمنهج الوصفي يطبق لتقديم الجانب النظري للدراسة والمتعلق بمفهوم النفقات العمومية والإستقرار الإقتصادي،

أما الجانب التطبيقي فسنقدمه بإستعمال المنهج التحليلي لدراسة وتحليل تطور الإنفاق العمومي عبر سنوات الدراسة وكذلك تأثير ذلك على وضعية أهم مؤشرات الإقتصاد الكلي .

حدود الدراسة : هذه الدراسة تمتد زمنياً على الفترة من 2001 إلى 2017 حيث سنعتمد بالدرجة الأولى على أرقام الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية والجريدة الرسمية فيما يخص قوانيين المالية والخاصة بسنوات الدراسة، أما مكانياً فهي تخص الإقتصاد الجزائري.

محاور الدراسة :

سنعالج الموضوع محل الدراسة من خلال المحاور الأساسية التالية :

أولاً : الإطار المفاهيمي للنفقات العامة .

ثانيا:الإطار المفاهيمي للإستقرار الإقتصادي الكلي .

ثالثا: تطور الإنفاق العمومي خلال الفترة 2001-2017.

رابعا: أثر سياسة الإنفاق العمومي على الإستقرار الإقتصاد الكلي .

أولاً: <u>الإطار المفاهيمي للنفقات العمومية</u>: فإن كانت السياسة الإقتصادية مظهراً من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بإعتبارها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط الإقتصادي في إتجاه مرغوب فيه(تعريف Xavier greffe)، فإن سياسة الإنفاق العمومي تعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات (المقاطعات) وذلك حسب النظام السياسي المتبع (عبد المجيد قدي،2003، ص24)، وبهذا يعتبر الإنفاق العمومي أحد أوجه السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تهدف إلى التأثير المباشر على الواقع الإقتصادي والإجتماعي، ويعتبر الإنفاق العمومي أحد المعايير المستخدمة لقياس وحجم دور الحكومة في النشاط الإقتصادي، وتشمل النفقات العمومية

جميع مدفوعات الحكومة واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية .

فالنفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها أيضاً على أنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة (سوزي عدلي ناشد،2006، ص27) .

ومن هذا المنظور فإن الإنفاق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية ويعتبر أحد أوجه السياسة الإقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، وفي هذا السياق فإن الإنفاق العمومي يبرر من خلال ثلاثة عوامل أساسية(قروف محمد كريم،2013، ص5) وهي:

1- <u>تدعيم تخصيص الموارد</u> : ويقصد بتخصيص الموارد في الأدبيات الإقتصادية توزيع الموارد الإقتصادية المختلفة على الحاجات المعتمدة وهذا يمثل أصل المشكلة الإقتصادية والذي يتحدد على أثره مدى كفاءة السياسة الإقتصادية المطبقة .

2- <u>إعادة توزيع الدخول</u> : تستطيع الدولة ومن خلال نفاقاتها العامة (منح، مساهمات إجتماعية ..إلخ) التقليل من التفاوت في المدخول بين مختلف فئات المجتمع أي تحقيق نوع من العدالة الإجتماعية ومن ثمة تدعيم القدرة الشرائية للفرد.

3- تدعيم الإستقرار الإقتصادي : إن تفادي الآثار السلبية للإختلالات في النشاط الإقتصادي يعني أن هناك إستقراراً إقتصادياً أي الوصول إلى الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع ثبات المستوى العام للأسعار وكذا التحكم في معدلات البطالة والتضخم عند مستويات مقبولة .

ثانيا:الإطار المفاهيمي للإستقرار الإقتصادي الكلي : إن المفهوم النظري للإستقرار الإقتصادي الكلي في الدول النامية يختلف عنه في الدول المتقدمة وذلك لإختلاف الهيكلة الإقتصادية لكل منهما، فالإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة يتمثل في الوصول الى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الإستقرار في الأسعار أما في الدول النامية فان هذا المفهوم يرتبط بشكل كبير بالتجارة الخارجية وذلك لما تعانيه هذه الدول من إختلالات في بنيانها الإقتصادي.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى العلاقة الموجودة بين الإستقرار الإقتصادي الكلي الداخلي والإستقرار الإقتصادي الخارجي ذلك أن عدم الإستقرار الإقتصادي الكلي الداخلي يؤدي حتماً إلى عدم إستقرار كلي خارجي، وفي كل الأحوال فإن من أسباب عدم الإستقرار الداخلي هو عدم التوازن بين الإنتاج المحلي والإستهلاك الوطني(وليد عبد الحميد عايب، 2010،ص60) وهذا ما يؤدي إلى عدم التوازن بين الإدخار و الإستثمار، بمعنى عدم كفاية الموارد الداخلية للعملية الإستثمارية، ومن هنا تلجأ الدولة إلى الموارد الخارجية، وفي هذه المرحلة يظهر الإختلال أو عدم الإستقرار الكلي الخارجي، وفي هذا الإطار سوف نتطرق إلى مفهوم الإستقرار الإقتصادي الكلي .

مفهوم الإستقرار الإقتصادي الكلي : لتحقيق الكفاءة في إقتصاد ما يجب أن تكون البيئة الإقتصادية لهذا الأخير مستقرة، ويتجلى الإستقرار الإقتصادي بصفة عامة في تحقيق الأهداف الأربعة التالية: نمو الناتج الحقيقي العمالة الكاملة وإستقرار الأسعار، ثم يضاف الهدف الرابع وهو إستقرار سعر الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات الدولية .

كما أن هناك علاقة تداخلية ترابطية بين هذه الأهداف، ذلك أنه بدون عمالة كاملة فإنه لا يتم تحقيق ناتج حقيقي بشكل كامل، وفي نفس السياق تؤدي تقلبات الأسعار إلى حالة عدم التأكد وعرقلة النمو الإقتصادي(جيمس جوارتي وآخرون،1988،ص195)، كما يرتبط مفهوم الإستقرار الإقتصادي بمفهوم الدورة الإقتصادية حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد السمات الأساسية في الإقتصاديات الصناعية القائمة على الأنشطة النقدية المعقدة والمتشابكة ويراد

بالدورة الإقتصادية عدم إستقرار مؤسسات الأعمال إلا ماندر فالتوسع الإقتصادي والإزدهار يعقبه الإظطراب والإنهيار الإقتصادي فيحل الكساد وينخفض مستوى الإنتاج وحجم الإستخدام، وبعد أن يصل الإقتصاد إلى نقطة الجمود يبدأ في الإنطلاق من جديد وتحدث هذه التقلبات عادة في مستوى الإنتاج، التوظيف والمستوى العام للأسعار(ضياء مجيد الموسوي،2011،ص 13).

وتلخيصاً لما سبق يمكن القول أن الإستقرار الإقتصادي الكلي يحدث عندما يكون الطلب الكلي متوازناً مع الناتج الكلي الممكن، فعدم التوازن يحدث إختلالاً في الإستقرار سواء بالزيادة أو بالنقصان.

ثالثا : تطور الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2017 : بداية من السداسي الثاني لسنة 1999 دخل الإقتصاد الوطني مرحلة جديدة تزامنت مع عودة أسعار النفط للإرتفاع من جديد وهو ماإنعكس على مؤشرات إستقرار الإقتصاد الكلي كما سوف يتضح لاحقاً.

لقد شهدت هذه الفترة تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي الذي يستند نظرياً إلى الرؤية الكينزية المتعلقة بالطلب الكلي الفعال والتي مفادها أنه في حالة الركود وإرتفاع معدل البطالة فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والرفع من مستوى التشغيل.

وخلال هذه الفترة إعتمدت الجزائر ثلاثة برامج أساسية وهي كالتالي :

أ- **برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي** (2001-2004):

1- محتوى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي : لقد شهدت بداية سنة 2001 صياغة برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي إمتد إلى غاية 2004 وخصص له غلافاً مالياً قدره 525 مليار دينار، وأهم ما ميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور بسبب إنخفاض القدرة الشرائية للمواطن، كما أن الإنفاق الإستثماري قد زاد بمعدل 20% مقارنة بسنة 2000 وكان التحدي بالنسبة للحكومة هو كيفية إدارة هذا الإنفاق بفاعلية وليس في حجمه، الجدول الموالي يبين مجالات الاستثمار المستفيدة من هذا البرنامج (وليد عبد الحميد عايب،2010، ص230) .

الجدول رقم 01: توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي (مليار دينار) حسب السنوات ومجالات الإستثمار 2001-2004.

طبيعة الأعمال	رخص البرامج					
	2001	2002	2003	2004	المجموع	نسبة %
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	\	\	45.0	%8,6
الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22.5	12.0	65	%12.38
التنمية المحلية و البشرية	32,4	42,9	35,7	8,0	119	%22,66
الأشغال الكبرى	93	73,9	37.6	2.0	206,5	%39.33
الموارد البشرية	39,4	29,2	17,4	3,5	89,5	17,04
المجموع	213,1	178,3	113.2	20.5	525	%100

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي تقرير حول الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2002.

- مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل الدورة الحادية والعشرون، لجنة علاقات العمل المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، جوان 2002 ص 142.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن مخطط الإنعاش قد ركز على القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على التنمية المحلية في مختلف القطاعات، حيث إستحوذت قطاعات الأشغال الكبرى و التنمية المحلية والفلاحة و الصيد لوحدها على ما يقارب 74% من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج، وقد وزعت تراخيص البرنامج على مدى الأربع سنوات كما هو موضح في الجدول أعلاه، كما يتضح أيضا أن أكبر نسبة من هذه الإعتمادات كانت خلال سنتي 2001 و 2002 لتزامنهما مع إنطلاق تطبيق البرنامج.

أهداف هذا البرنامج :

1 -معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع مع ضمان ديمومة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

2 -المساهمة في إنشاء مناصب شغل لاسيما في مجال البناء والأشغال العمومية والسكن.

3 -تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية من خلال إتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال(تومي عبد الرحمان 2011، ص216).

تقييم البرنامج : في دراسة للبنك العالمي (البنك العالمي،2004) حول هذا البرنامج خلص إلى ما يلي:

1 -دعم الإنعاش الإقتصادي لم يعكس نمواً إقتصادياً واضحاً ودائماً (متوسط النمو 1% سنوياً) .

2- مناصب الشغل المستحدثة تميزت بالوقتية .

3- برامج الواردات تزايدت بنسبة أكبر من الصادرات.

ب- سياسة الإنفاق الحكومي من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009):

أ- مضمون البرنامج : إن الوضعية المالية الجيدة للجزائر الناتجة عن الإرتفاع المستمر لأسعار البترول، سمحت لها بالقيام ببرنامج إستثماري- إنفاق عمومي- هام يمتد على مدى خمس سنوات (2005-2009) بغلاف إجمالي قدره 4203 مليار دج وهذا مايعادل تقريباً 55 مليار دولار، يضاف إلى هذا برنامجين واحد خاص بالهضاب العليا والثاني خاص بالجنوب ليصبح المبلغ الإجمالي8705 مليار دينار أي ما يعادل114 مليار دولار.

إن البرنامج الكلي لدعم النمو -55 مليار دولار- يعادل ما نسبته 57 % من الناتج المحلي الخام (PIB) سنة 2005 ومعامل الإستثمار العمومي المنتظر يفوق 10% من (PIB) خلال سنوات تنفيذ هذا البرنامج (حديدي روضة،2013، ص09).

أهداف البرنامج : يهدف إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية :

- تقديم الخدمة العمومية في أحسن الظروف .
- إعادة الإعتبار للبنى التحتية .
- تحسين مستوى عيش الفرد .
- تنمية الموارد البشرية.
- دعم وتثبيت ديمومة النمو الإقتصادي .

وأخيراً جدير بالذكر أن برنامج من هذا النوع والحجم سيطرح بدون شك إشكالية مدى إستمرارية طبيعة الميزانية الحالية على المدى البعيد.

تقييم البرنامج : تعتبر سنة 2006 السنة الأولى لتنفيذ برنامج دعم النمو من خلال الميزانية السنوية التي كشفت عن حجم الأموال الموجهة للإستثمار، حيث تجاوزت لأول مرة حاجز نفقات التسيير والجدول التالي يبين حجم هذه النفقات وكيفية توزيعها على القطاعات.

الجدول رقم 02: يمثل تطور توزيع حجم الاستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في برنامج دعم النمو (2005-2009) .

المجالات القطاعية	قيمة الإعتماد /مليار دج	نسبة الإعتماد %
تحسين ظروف معيشة السكان	19085,5	% 45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	% 40,5
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203,9	% 4,8
تطوير التكنولوجيات الجديدة لإعلام و الإتصال	50	%1,1
دعم التنمية الإقتصادية	337,2	% 8
المجموع	4202,7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 أفريل 2005 ص9 وما بعدها.

تبين الأرقام السابقة الإرتفاع الكبير لحجم المخصصات الإستثمارية التي بلغت 4202.7 مليار دينار(حوالي 55 مليار دولار) وهي مبالغ تشكل البداية لتجاوز الطاقة الإستيعابية الوطنية للإستثمارات العامة بمدخلاتها فمن الصعوبة بمكان التحكم في مخصصات سنوية تفوق 840 مليار دينار أي حوالي 11 مليار دولار، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى صعوبة تنفيذها .

وبالعودة إلى النفقات العامة في ميزانية الدولة فيلاحظ التطور الكبير في نفقات التجهيز التي تضاعفت في حدود ثلاث مرات مقارنة بسنة 2004،وهي إشارة قوية تؤكد رغبة السلطات في تحقيق الأهداف التي ذكرت سابقاً أيضاً خلال هذه السنة تم تسديد أكبر قسط من المديونية الخارجية بشكل مسبق(تومي عبد الرحمان،2011،ص 264).

كما توضح أيضاً حصيلة تنفيذ هذا البرنامج مايلي :

- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات ايجابية لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007.
- ساهم البرنامج في خفض معدل البطالة حيث إنتقل من17,7 %سنة 2004 إلى10,3 %سنة 2009.
- تم إعادة التقييم للبرامج (سنة 2008) المعتمدة ولوحظ تأخر في الإنجاز بمبلغ 130 مليار دولار (بوعشة مبارك،2013، ص15).

جـ- برنامج مواصلة دعم النمو (2010-2014) : يعتبر هذا البرنامج مكملاً للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها، وقد رصد لهذا البرنامج غلافاً مالياً يقدر بـ 286 مليار دولار مقسمة إلى محورين الأول: يتضمن إطلاق مشاريع

جديدة بمبلغ إجمالي قدر بـــ 156 مليار دولار والثاني يتضمن إستكمال المشـــاريع الكبـــرى الجاري إنجازها بمبلغ130مليار دولار(البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزيرالأول).

أهداف البرنامج : يهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي :

- تحسين التنمية البشرية .
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية .
- دعم تنمية الإقتصاد الوطني .
- التنمية الصناعية .
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل . - تطوير إقتصاد المعرفة .

الجدول التالي يوضح المجالات المعنية بهذا البرنامج :

الجدول رقـم04: توزيع حجم الإستثمارات العمومية على المجالات القطاعية فـــي البرنـــامج الخماسي الثاني 2010-2014.

القطاعات وفروعها	المبلغ مليار دج	النسبة
1-التنمية البشرية : التربية ، التعليم العالي، السكن ، الصحة ، المياه التضامن الشؤون الدينية الرياضة الطاقة المجاهدين ، التجارة .	10122	%49,5
2-المنشآت الأساسية : *الأشغال العمومية :الطرق ، الموانئ ، المطارات . *النقل : السكك الحديدية ، المحطات الجديدة المطارات . *تهيئة الإقليم : المدن الجديدة.	6448	%31,5
3-تحسين الخدمة العمومية : *العدالة ، المالية ، التجارة ، العمل .	1666	%8,16
4-التنمية الإقتصادية : • الملاحة،الصيد البحري ، المؤسسات الصغيرة ، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية	1566	%7,7
5- مكافحة البطالة	360	%1,6
6- البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإتصال	250	%1,2
المجموع :	20412	%100

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحقII - قوائم برنامج التنمية الإقتصادية الإجتماعية 2010-2014، أكتوبر 2010.

خصائص برنامج دعم النمو : نظراً لكون هذا البرنامج يتضمن مبلغاً مالياً كبيراً وإنطلاقـــاً من تقييم تنفيذ البرامج السابقة فإنه تم وضع جملة من الترتيبات لتنفيذ هذا البرنامج ومنها :

لايمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي الدراسات الإقتصادية وتوفر الوعاء العقاري .
– تعتبر موافقة صندوق التجهيزات العمومية إجبارية إذا تجاوز المبلغ 20 مليار دينار .
– كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تبين أنها ضرورية، يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني .
– تسريع إجراءات الصفقات وكذا إحترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.
– تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز، التمويل سيتم حصرياً من الموارد الوطنية ودون صندوق ضبط الموارد (بوعشة مبارك،2013،ص11) .

رابعا–<u>أثر سياسة الإنفاق العمومي على الإستقرار الإقتصادي الكلي الفترة (</u>2001–2017) :

يتضح تقييم أثر سياسة الإنفاق العمومي على الإستقرار الإقتصادي الكلي من خلال مؤشرات هذا الإستقرار وذلك بدراسة وضعية كل من معدل النمو خلال هذه الفترة وكذا معدل التضخم ومعدل البطالة وأخيراً وضعية ميزان المدفوعات الدولية وهي العناصر المشكلة لما سمي بمربع كالدور.

وفي هذا الصدد فإن النتائج الإقتصادية والإجتماعية لبرامج الإنفاق العمومي (الإستثماري) المعتمدة في الجزائر لازالت تثير الكثير من الجدل الواسع بين الإقتصاديين والمحللين .

فالبعض يرى أن الإقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية من خلال هذه البرامج الإستثمارية، والدليل على ذلك هو التحسن في المؤشرات الإقتصادية الكلية وإسترجاع التوازنات الإقتصادية الكلية الداخلية و الخارجية بينما يرى البعض الآخر أن هذه النتائج ما هي إلا حالات ظرفية ولا تتصف بالديمومة لإفتقارها لقاعدة إقتصادية صلبة ودائمة وفيما يلي تحليل لأهم هذه المؤشرات على النحو التالي :

أ– <u>تطور الإنفاق العمومي</u> :

لقد تميزت النفقات العامة بوتيرة نمو سريعة إبتداءاً من سنة 1999 وذلك راجع إلى تحسين مداخيل المحروقات (إرتفاع الأسعار في الأسواق الدولية)، بحيث إرتفعت نسبة الزيادة من –0,03% سنة 2001 إلى 12 %سنة 2004 لتسجل نفس النسبة 12 %سنة 2009 ثم إرتفعت هذه النسبة لتسجل أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة وهو 27 % سنة 2011 وأخيراً إنخفضت إلى 11%سنة2014 وهذه النسب المتزايدة في عمومها تتناسب مع تطبيق

برامج الإنعاش الإقتصادي المشار إليها سابقاً وقد إستمر المنحى التصاعدي للإنفاق العام خلال سنة 2015 (كمايوضحه الجول والشكل المواليين) وهذا رغم بوادر أزمة في أسعار البترول بدءًا من السداسي الثاني لسنة2014، حيث أنه وبداية من سنة 2015 بدأ حجم الإنفاق العمومي في تراجع وهذا بسبب الإجراءات الحكومية المتخذة (تخيض حجم النفقات بحوالي 10%) تحت تأثير إنخفاض مداخيل الدولة من المحروقات جدول رقم 05: تطور النفقات العامة و الناتج المحلي للفترة 2001-2017 (مليار دينار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الخام(حقيقي)	4227.1	4522.8	5252.3	6151.9	7564.6	8512.2	9408.3	11077.1
النفقات العامة	1507.9	1765.49	1929.4	1920.0	2302.9	3555.3	3946.6	4882.1
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	* 2017
الناتج المحلي الخام(حقيقي)	10006.8	12034.4	14481	15843	16569	18390	18255.5	17594.7	19397.7
النفقات العامة	5474.5	6468.7	8272.4	7745.5	6879.8	7656.1	8753.6	7984.2	6883.2

المصدر:- قوانين المالية الأولية والتكميلية لسنوات2001 إلى 2017 - الديوان الوطني للاحصائيات (ons)

* توقعات مشروع قانون المالية لسنة 2017.

الشكل رقم 01: يمثل تطور النفقات العامة و الناتج المحلي للفترة 2001-2017 .

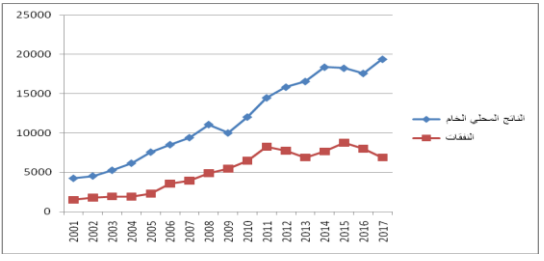

المصدر : معطيات الجدول رقم 05.

ب: وضعية النمو الإقتصادي :

يمثل الجدول والشكل السابقين العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حيث يتضح من خلال هذه المعطيات العلاقة الموجودة بين الإنفاق العمومي والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل النمو خلال الفترة 2001-2004 نسبة5,02 % وخلال الفترة 2005-2009 بلغ 2,94 % ثم خلال الفترة 2010-2014 كان 3,04% وهو نفس المعدل تقريبا (3.8 %) الذي سجل إلى غاية نهاية سنة 2015.

في هذا الإطار تتأكد النظرية الكينزية والتي تنطلق من أن الزيادة في الإنفـاق الحكـومي تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مضاعف مع فرض مرونـة الجهـاز الإنتاجي، غير أن توقعات حجم الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017 تبقى صعبة التحقيق في ظل حجم الإنفاق المبرمج.

جـ- وضعية معدلات التضخم : سيتم من خلال هذا العنصر إبراز العلاقة الموجودة بـين حجم الإنفاق العمومي ومعدلات التضخم خلال الفترة الممتدة من سـنة 2001 الـى 2017، الجدول التالي يبين تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة.

الجدول رقم: 06 تطور معدلات التضخم و النفقات العامـة خـلال الفتـرة 2001- 2017 .الوحدة :مليار دينار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
معدل التضخم %	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5	3,7	4,8	
النفقات العامة	1507,9	1765,49	1929,4	1920,0	2302,9	3555,3	3946,6	4882,1	
العرض النقدي (M2)	2473.5	2901.5	3354.4	3738.0	4146.9	4933.7	5994.6	6.955,9	
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم %	5,7	4,3	4,52	8,89	3,25	2,8	5,13	6.03	*5.70
النفقات العامة	5474,5	6468,7	8272,4	7745,5	6879,8	7656,1	8753,6	7984.2	6883,2
العرض النقدي (M2	7.173,1	8.280,7	9.929,2	11.013,3	11.941 5	13.686.7	13.704.5	13.945 1.	14.405 **,8

المصدر: قوانين المالية الأولية والتكميلية لسنوات 2001 الى 2017.

- وزارة المالية - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات. تقارير بنك الجزائر.

* إلى غاية 31 أوت 2017 . ** توقعات

الشكل رقم :02 تمثيل بياني لمعدل التضخم خلال الفترة 2001-2017 .

المصدر: معطيات الجدول رقم06 أعلاه.

يلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه أن معدلات التضخم شهدت إرتفاعاً مستمراً وهذا يتزامن مع التوسع في الإنفاق العمومي حيث أن معدل التضخم قد كان 4.2 % سنة 2001 لينخفض إلى 1.6% سنة2005 ثم ارتفع الى8.89% كحد أقصى سنة 2012 ثم إنخفض من جديد إلى 2.8 % سنة 2014 لكنه بلغ نسبة 5.13 % إلى غاية نهاية سنة 2015 (توقعات مشروع قانون المالية لذات السنة كانت في حدود 3%) وهذا ناتج بالدرجة الأولى عن التوسع في الإنفاق العمومي إثر تفعيل حركية الإستثمار ورفع الأجور(إلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل)، ليبلغ سنة 2016 حدود 6.03% ، غير بعيد عن معدل شهر أوت 2017 بـ 5.70% وهي معدلات تعكس إرتفاع محسوس في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.

أما فيما يخص العرض النقدي فيلاحظ النمو المستمر للكتلة النقدية (m2) من سنة لأخرى، فقد إنتقل من المبلغ 2473.5 مليار دينار سنة 2001 إلى 7173.1 مليار دينار سنة 2009 ومنه إلى 13704.5 مليار دينار سنة 2015 أي تضاعف بحوالي خمس مرات وهذا راجع لسببين أساسيين وهما: الزيادة في الأرصدة الصافية الخارجية وكذا تنفيذ برامج الإنفاق العمومي الثلاثة والمذكورة سابقاً، ليصل حجم هذه الكتلة حسب توقعات سنة 2017 الى 14405.8 مليار دينار.

د- البطالة : يبين **كينز** أنه في ظل وجود جهاز إنتاجي مرن فإن الزيادة في الطلب الكلي – حالة التوسع في الإنفاق العمومي – تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابياً على معدلات النمو الإقتصادي و حجم العمالة .

الجدول والشكل المواليين يبينان تطور معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 07: يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001-2017.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
معدل البطالة %	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	
النفقات العامة *	1507,9	1765,49	1929,4	1920,0	2302,9	3555,3	3946,6	4882,1	
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة %	10,2	10,0	10,0	9,7	9,3	9,0	10,6	10.5	12.3 --
النفقات العامة *	5474,5	6468,7	8272,4	7745,5	6879,8	7656,1	8753,6	7984,2	6883 ,2

*مليار دينار ** توقعات

المصدر: قوانين المالية الأولية والتكميلية لسنوات 2001 إلى 2017.

- وزارة المالية . -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

الشكل رقم 04 : تمثيل بياني لتطور معدل البطالة خلال الفترة 2001-2017

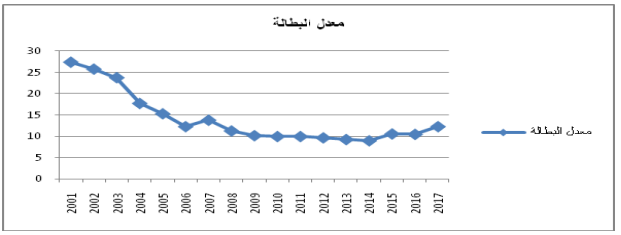

المصدر :معطيات الجدول رقم 07 أعلاه.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن معدل البطالة عرف إنخفاضاً حقيقياً فمن 27.3 % سنة 2001 إنخفض إلى 13.3 % سنة 2005 ثم إلى 10.0 %سنة 2010 ليصبح سنة 2014 في حدود 9.0 % وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة بمناسبة تطبيق البرامج الإستثمارية المشار إليها سابقا، غير أنه مايميز هذه المناصب هو كون أغلبها تم في قطاع الوظيفة العمومية من جهة ومن جهة أخرى هناك عدد كبير منها ذو طابع مؤقت، كما أن هذا المعدل بدأ في الإرتفاع (10.6%) مع بداية سنة 2015 ليصل الى 12.3 % حسب توقعات سنة 2017 ، وهذا مايؤكد عدم وجود إستراتيجية وطنية قصد تلبية طلب العمل المتزايد سنوياً.

و- توازن ميزان المدفوعات (مؤشر التوازن الخارجي) : من المعروف أن أهمية ميزان المدفوعات تتلخص في كونه وسيلة مهمة للتحليل الإقتصادي حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الإقتصاد العالمي .

ويمكن تتبع تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2001-2017 من خلال الجدول والشكل التاليين :

الشكل رقم 05 : تمثيل بياني لتطور ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2001-2017

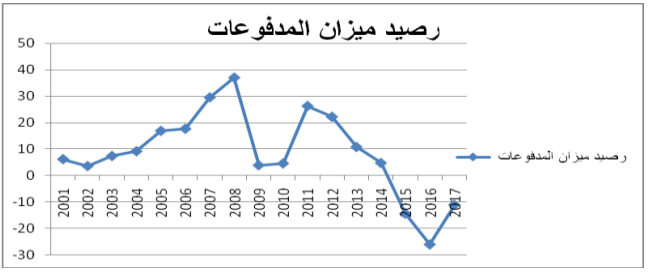

المصدر: معطيات الجدول رقم 08 أدناه.

الجدول رقم 08 :تطور رصيد ميزان المدفوعات الدولية خلال الفترة 2001-2017.

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	سعر الصرف دينار/ دولار	رصيد الخزينة **	رصيد ميزان التجاري
2001	6.2	77.30	123.5-	9.19
2002	3.6	78.00	56.38-	6.81
2003	7.4	80.00	256.66-	11.07
2004	9.2	81.00	254.07-	13.77
2005	9.16	83.00	220.17-	25.64
2006	17.7	69.00	1872.1-	33.15
2007	29.55	69.38	1821.1-	32.53
2008	37.0	70.00	2119.2-	39.81
2009	3.9	73.00	1228.9-	5.90
2010	14.6	73.00	3545.5-	16.58
2011	26.3	74.00	5074.2-	26.24
2012	22.2	74.00	4276.5-	21.49
2013	10.8	76.00	3059.8-	11.06
2014	4.75	80.56	3438.0-	2.429
2015	14.39-	100.46	4173.4-	1.664-
2016	26.03-	109.45	3236.8-	17.88-
2017	11.06- •	109.42	1997.6-	7.33- •

• إلى غاية شهر أوت *مليار دولار ** مليار دينار

المصدر: قوانين المالية الأولية والتكميلية لسنوات 2001 إلى 2017.

- بنك الجزائر . -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

من خلال معطيات الجدول المبين أعلاه وتمثيلها البياني يلاحظ أن ميزان المدفوعات قد عرف تذبذباً واضحا خلال الفترة 2001-2014 بالرغم من أن رصيد هذا الميزان عرف منحى تصاعدي في بداية الفترة فمن رصيد موجب بمقدار6.2 مليار دولار سنة 2001 الى37.0 مليار دولار سنة 2008 ثم إنخفض إلى 3.9 مليار دولار سنة 2008 وهذا الإرتفاع والإنخفاض راجع أساساً إلى عدم إستقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وأخيراً إنخفض هذا الرصيد إلى 4.7 مليار دولار إلى غاية شهر أكتوبر من سنة 2014، وهذا الإنخفاض راجع من جهة إلى تدني أسعار البترول ومن جهة أخرى إلى الإرتفاع المستمر في فاتورة الإستراد. ذلك أن الطاقة الإستعابية للإقتصاد الوطني لم تساير حجم الإنفاق المعتمد خلال هذه الفترة وهذا مايتضح من خلال العجز المستمر والمتزايد للميزانية العامة للدولة فمن -123.5مليار دينار الى -1228.9 مليار دينار سنة2009 ليصل سنة 2015 إلى-4173.4 مليار دينار. أما بالنسبة لسنة 2017 فإن هذا العجز قد تقلص الى حدود 1997.6 مليار دينار حسب قانون المالية لذات السنة.وذلك نتيجة الإجراءات الرامية إلى ترشيد الإنفاق العام، علما بأن عبء المديونية الخارجية تم التخلص منه منذ سنة 2006.

لكن أهم ملاحظة يمكن ذكرها هنا بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات هي أن هـذا الرصيد أصبح سالباً (−14.39مليار دولار) خلال الأشهر التسعة الاولى من سنة 2015 بفعل التراجع الحاد في أسعار البترول حيث وصل في بعض الفترات الى حد 44 دولار للبرميل الواحد وهو خطر حقيقي للإقتصاد الجزائري، الأمر الذي إنعكس أيضا على رصيد الميزان التجاري والذي عرف هوالأخر تراجعاً واضحاً بداية مع نهاية سنة 2014، ليبلغ هذا العجـز مداه سنة 2016 بـ 26.03 مليار دولار ثم ليتراجع قليلا سنة 2017 محققا مستوى

11.06 مليلر دولار إلى غاية شهر أوت من نفس السنة. هذه المعطيات كلها تحتم على السلطات العمومية التدخل قصد وضع خطة بديلة وهذا على الأقل على المدى القصير، أما على المدى المتوسط والطويل فيجب إعادة النظر في النموذج الإقتصادي المتبع.

الخلاصة :

من خلال تحليلنا لأثر الإنفاق العمومي على الإستقرار الإقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة الممتدة من2001 إلى2017 خلصنا إلى النتائج التالية:

أولاً: فيما يخص جانب الإنفاق العمومي :

– تزايد النفاقات العمومية بشكل مستمر يفوق بكثير نسبة تزايـد الإيـرادات العامـة خاصة خلال الفترة (2001–2017) نتيجة تطبيق برامج إستثمارية ذات أغلفة مالية كبيـرة، مع الإشارة إلى تراجع حجم نفقات التسيير بدءاً من سنة 2015 كمؤشر عن بداية إعادة النظر في الإنفاق العمومي وذلك بتخفيضه بنسبة 10بالمائة على الأقل .

– عجز موازني متزايد مما يستدعي ترشيد الّإنفاق العام وذلك عن طريق تعزيـز عناصـر التخطيط، الرقابة والجدوى.وكذا البحث عن موارد جبائية أخرى للتخفيض من هذا العجز.

– فائض الطلب الناتج عن حجم الإنفاق المتزايد سببه عـدم مراعـاة الطاقـة الإسـتعابية للإقتصاد الوطني عند إعداد مثل هذه البرامج الإنفاقية.

– البحث عن فعالية أفضل في قطاعات الإنفـاق الإسـتثماري العمـومي بـالتركيز علـى القطاعات التي بإمكانها المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني كالفلاحة، الصـناعة، وقطـاع الخدمات بصفة عامة.

ثانيا : فيما يخص مؤشرات الإستقرار الاقتصادي الكلي :

معدل النمو :فبالرغم من إرتفاع حجم الإستثمارات العمومية إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل واضح على الإرتفاع المستمر لمعدل النمو الإقتصادي (معدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة).

- عدم وجود آليات تسمح بالتقييم المستمر لهذه البرامج من حيث قياس فعاليتها وتأثيرها على الإستقرار الإقتصادي الكلي .

معدل البطالة أما فيما يخص معدلات البطالة فقد تمكنت الجزائر من تخفيضها إلى الثلث تقريباً(09.8%) مقارنة بما كانت عليه مع نهاية فترة التسعينيات (30%)، لكن ما يعاب على مناصب الشغل المستحدثة كون جزء معتبر منها يتصف بكونه مؤقت أو ظرفي.

- أما معدلات **التضخم** فقد تميزت بالتذبذب نتيجة السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة وعدم التحكم في الكتلة النقدية المطروحة في الإقتصاد الوطني وهي مرشحة للإرتفاع خلال سنة 2017 (توقعات قانون المالية

بـ + 4%) في ظل الظرف الإقتصادي السائد .

- أما **التوازن الخارجي** فإن رصيد ميزان المدفوعات عرف تحسناً كبيراً خلال هذه الفترة (الميزان التجاري كان إيجابياً في كثير من الأحيان) لكن مما يلاحظ أنه في آخر فترة الدراسة هناك إرتفاع لافت للإنتباه لحجم الواردات وقد يكون السبب هو قلة العرض الكلي – عدم مرونة الجهاز الإنتاجي – أمام زيادة الطلب الكلي فكان اللجوء إلى الإستيراد. وهذا مايفسر تراجع رصيد ميزان المدفوعات خلال سنة 2016 ليبلغ اعلى مستوى للعجز (-26.03 مليار دولار). فمما سبق يمكن القول أن سياسة الإنفاق العمومي قد أدت إلى إحداث نوع من الإستقرار الإقتصادي الكلي لكن قد يكون هذا الإستقرار مؤقتاً أو ظرفياً، وذلك لإعتماد الجزائر على مداخيل المحروقات في تمويل المشاريع الإستثمارية، هذه المداخيل المرتبطة بسعر البترول الذي يعتبر عامل خارجي لا يمكن التحكم فيه. ومما يؤكد ارتباط الاستقرار الاقتصادي في الجزائر باسعار المحروقات هو التراجع الملاحظ في هذه المؤشرات بدءا من سنة 2015، وهذا كانعكاس مباشر لتدني هذه الاسعار في الاسواق الدولية.

وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري لم يستطيع بعد التخلص من الطبيعة الريعية المسيطرة عليه، وهذا هو التحدي المطروح حالياً أمام صانعي ومقرري السياسة العامة للبلد بحيث يجب أن تتضمن القوانين المالية للسنوات القادمة إجراءات من شأنها رفع هذا التحدي.

المراجع:

1- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003.

2- صخري عمر، التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة 2005.

3- وليد عبد الحميد عايب، الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان،2010 .

4- شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، الأثار الإقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر –دراسة تطبيقية – جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

5- سوزي عدلي ناشد – المالية العامة – منشورات الحلبي الحقوقية – طبعة أولى 2006.

6- قروف محمد كريم- تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الإقتصادي بالجزائر (2001-2012) بحث مقدم في إطار المؤتمر الدولي حول تقييم برامج الإستثمار العام وإنعكاستها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي بجامعة سطيف – الجزائر- 2013.

7--جيمس جوراتني، ريجارداستروب، الإقتصاد الكلي الإختبار العام و الخاص، دار المريخ للنشر، الرياض، العربية السعودية، 1988.

8- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الإقتصاد (نقود، بنوك، دورات إقتصادية، علاقات إقتصادية دولية) ديوان المطبوعات الجامعية،2011 .

9- تومي عبد الرحمان، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر – الواقع و الآفاق- دار الخلدونية للنشر التوزيع، 2011.

10- البنك العالمي تقرير سنة 2004.

11- بوعشة مبارك، الإقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الإستثمارية،ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الإستثمار العام وإنعكاستها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي، بجامعة سطيف، الجزائر، 2013.

12 – حديدي روضة، أثر سياسة الإنعاش الإقتصادي على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الإستثمار العام وإنعكاستها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي، بجامعة سطيف، الجزائر، 2013.

13- تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، السداسي الثاني 2002.

14-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، أفريل 2005.

Documents et rapports : La Banque momdiale : une revue des depenses publiques en Algerie ,rapport N°= 36270 du 15/08/2005

Sites internet :

www.premier-ministre.gov.dz

www.banK- of- algeria .dz

www.ons .dz

www.minef .gov.fr

www.andi .dz